

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين ، ياسر الشبلي

المميز : مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .

المميز ضده :

بتاريخ ٢٠١٣/٧/٣ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات  
الكبرى في القضية رقم ٢٠١٣/٩٤٧ بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ والمتضمن : تعديل وصف  
التهمة المسندة للمميز ضده من جناية هتك العرض إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء  
بحدود المادة ٣٠٥ عقوبات وإسقاط دعوى الحق العام لشمولها بهذا الوصف بقانون العفو  
العام رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ .

ويتخلص سبب التمييز بما يلي :

١ - أخطأت المحكمة في معالجتها للوقائع الثابتة في الدعوى والتي تقوم بها سائر  
عناصر جناية هتك العرض المسندة للمميز ضده إذ استطلت أفعال المميز ضده إلى  
الأماكن التي يحرص الإنسان على صونها عادة بالنسبة للمجني عليهما حيث شكات  
الأفعال المادية الثابت ارتكابها من قبل المميز ضده بحق المجني عليهما بمجموعها اعتداء  
خدش عاطفة الحياء العرضي لهما .

٢ - إن استخلاص محكمة الجنايات الكبرى جاء مخالفاً لاجتهاد محكمة التمييز والمعيار  
الذي وضعه في هذا الخصوص وهو جسامة الأفعال المادية التي تخرج عن كونها مداعبة

منافية للحياء في مثل حالة هذه الدعوى وجاء قرارها مشوباً بالقصور ومخالفاً للقانون والأصول .

وانتهى المميز بطلب قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المطعون فيه .

بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢١ وبكتابه رقم ١٠٤٨/٢٠١٣/٤/٢ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً نقض القرار المميز .

### القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت المتهم إلى محكمة الجنايات الكبرى ليحاكم أمامها عن تهمة :

جناية هتك العرض طبقاً للمادة ٢/٢٩٨ عقوبات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وقررت بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٦ وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم العرض خلافاً لأحكام المادة ٢/٢٩٨ عقوبات .

وعطفاً على ما جاء بتقرير التجريم وعملاً بأحكام المادة ٢/٢٩٨ عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المتهم بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً حيث قررت محكمتنا وبتشكيل آخر في القضية رقم ٢٠١٣/٦٥٣ تاريخ ٢٠١٣/٥/٢٦ نقض الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسماح للمميز من تقديم بيناته ودفعه التي حرم من تقديمها ومن ثم إجراء المقتضى القانوني .

بعد النقض والإعادة نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة على النحو الوارد في محاضرتها أصدرت قرارها في القضية رقم ٢٠١٣/٩٤٧ تاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ تضمن ما يلي :

أولاً : عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية تعديل الوصف الجرمي المسند للمتهم ليصبح الجرم الواجب إسناده هو الفعل المنافي للحياء العام بحدود المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات بدلاً من جنائية هتك العرض بحدود المادة ٢/٢٩٨ من القانون ذاته .

ثانياً : وحيث إن الجرم بالوصف المعدل المرتكب من المتهم قد حصل قبل تاريخ ٢٠١١/٦/١ و عملاً بأحكام المادتين ٣٣٥ و ٣٣٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تقرر إسقاط دعوى الحق العام عن المتهم لشمول الجرم بقانون العفو العام رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ .

لم يرضَ مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً .

وفي الرد على سببي الطعن التمييزي وفيهما ينعى الطاعن على محكمة الجنايات الكبرى خطأها فيما توصلت إليه من وقائع واستخلاصات وإن أفعال المتهم تشكل جنائية هتك العرض . وفي ذلك نجد إن الأفعال الثابتة بحق المتهم تتمثل إنه وأثناء وقوف المجني عليه علي المولود بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٨ وبالقرب من منزل ذويه وبرفقة أبناء عمومته الطفلين قام بسؤالهم عن موقع شقة قريبة من سكنهم فقاموا بدلالته إلا أنه طلب منهم مرافقته للدلالة على هذه الشقة وصعد المجني عليه علي في المقعد الأمامي والشاهد في المقعد الخلفي وأثناء السير في الطريق قام بوضع يده علي فخذ المجني عليه اليسرى من فوق البنطلون وعلي يده اليسرى وقام بالتحسيس عليها وقام أيضاً بالتحسيس علي رقبته وكتفه من الخلف وأوقف السيارة وقام بمسك رجل المجني عليه اليسرى ورفعها ووضعها بجانب جير السيارة ورفع بنطلون المجني عليه إلى الركبة وقيامه بالتحسيس بيده علي رجل المجني عليه وبلحسها مرتين بواسطة لسانه وأثناء ذلك كان يقوم بتحريك قضيبه بواسطة يده عندها تمكن المجني عليه من فتح باب السيارة والهروب هو والشاهد .

وحيث إن قيام المتهم بوضع يده على صدر المجني عليه علي وعلى أنحاء متفرقة من جسمه والتحسيس على فخذه من فوق البنطال وارتفاع رجل المجني عليه عند جبر السيارة وقيامه برفع بنطلونه إلى الركبة لعدم إمكانية رفعه أكثر من ذلك لضيق البنطلون وقيامه بلحس رجل المجني عليه وإخراج قضيبه من سحاب البنطلون وتحت قميصه وقيام المجني عليه بإبعاد رجله وفتح باب السيارة والهروب هذه الأفعال تدل على أن نية المتهم قد اتجهت إلى هتك عرض المجني عليه ذلك لأنه قد بدأ في تنفيذ الأفعال الظاهرة المؤدية إلى جناية هتك العرض إلا أنه لم يستطع إكمال هذه الأفعال لحيلولة أسباب لا دخل لإرادته فيها وهي ممانعة المجني عليه وصراخه وهروبه من السيارة وبالتالي فإن أفعال المتهم والحالة هذه تشكل سائر أركان وعناصر جناية الشروع بهتك العرض طبقاً للمادتين ٢/٢٩٨ و ٦٨ من قانون العقوبات وليس كما ذهب إلى ذلك القرار المطعون فيه من أنها تشكل فعلاً منافياً للحياء العام بحدود المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات مما يتوجب نقض الحكم المميز لورود هذين السببين عليه .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير في الدعوى على هدي ما أسلفناه ومن ثم إصدار القرار المقتضى .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٤٣٤ هـ الموافق ١/١٠/٢٠١٣ م

القاضي المتروك



عضو



عضو



عضو



عضو

رئيس الديوان



دقيق س . هـ

